جامعة القاهرة
كلية الحقوق

دور المحكم فى خصومة التحكيم وحدود سلطاته

رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من الباحثة
هدى محمد مجدى عبد الرحمن
بالجهاز المركزى للمحاسبات

لجنة الحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / أحمد السيد صاوى
الأستاذ ورئيس قسم المرافعات بجامعة القاهرة رئيساً ومشرفاً

الأستاذ الدكتور / مختار أحمد بريرى
الأستاذ ورئيس قسم التجارى بجامعة القاهرة عضواً
ووكيل كلية الحقوق

الأستاذ الدكتور / أحمد ماهر زغلول
أستاذ قانون المرافعات بجامعة عين شمس عضواً
ووكيل كلية الحقوق

إهداء

إلى :

والدىَّ ...

حباً وكرامة .....

وإلى:

أستاذى ....

فضلاً وعرفاناً .....

مقدمة

١- واقع التحكيم:

فى شهر مايو ١٩٩٢ خسرت مصر قضية "هضبة الأهرام" وواجهت مطالبة بدفع ٦و٢٧مليون دولار(١)،مما أثار التساؤل حول قيمة التحكيم بالنسبة لمصر، وهل ستكون هضبة الأهرام هى آخر الخسائر ؟ طبقاً للإحصائية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية بباريس فى مايو ١٩٩٢ بلغ إجمالى القضايا المصرية المنظورة فى الفترة من ١٩٨١-١٩٩٠ نحو "١٤٣" قضية منها "٤٢" تمثل مصر مركز المدعى، بينما تقف فى "١٠١" قضية فى مركز المدعى عليه،لتشغل المكانة الأولى بين الدول العربية من حيث عدد القضايا المنظورة أمام الغرفة والتى تبلغ فى مجملها "٧٦٠" قضية ، كما توجد لمصر"٢٦" قضية أخرى أمام البنك الدولى لتسوية منازعات الإستثمار، بالإضافة إلى "٣٢" قضية أمام مركز القاهرة للتحكيم الإقليمى، لتصل قيمة الأموال المتنازع عليها مليار دولار على الأقل،وتقدر خسارة مصر خلال السنوات العشر الماضية نحو "١٥٠" مليون دولار من جراء التحكيم(٢).

٢- هذا التساؤل مثار على المستوى الدولى أيضاً،ففى إحدى المنازعات التى أثيرت أمام محكمة إستئناف نيويورك قبلت تنفيذ حكم التحكيم الصادر بتحميل المدعى عليه بالتعويض، وقد تمثلت هذه التعويضات فى الفرق بين السعر الذى سبق عرضه والسعر الذى تم البيع به بالفعل للغير. وذلك كتعويض عقابى لتراجع المدعى عليه عن الصفقة فى مرحلة التفاوض، وحكم بمبلغ ٣٨٣٠١٤, ١٩٨ دولار، وبفوائد هذا المبلغ من تاريخ التعاقد وحتى تاريخ الحكم بمبلغ٥٧٦٠١٤, ٣٦ دولار،فضلاً عن أتعاب المحكمين وقدرت بمبلغ ٠٠٠٠ ٨٥ ,٣ دولار،وأمرت المحكمة بوجوب دفع هذه المبالغ خلال ثلاثين يوماً(٣) .

---

(١)راجع حكم محكمة النقض الفرنسية فى قضية هضبة الأهرام الصادر فى١٩٨٤/٧/١٢منشوراً فى:
Clunet,1985,p.130.

(٢)ورد بنشرة الهيئة الدائمة بغرفة التجارة الدولية الصادرة فى مايو ١٩٩٢،مجلد رقم "٣"،ص٨ أن ٢٧٩طرفاً عربياً تقدموا كمدعين خلال هذه الفترة، فضلاً عن "٤٨١" كمدعى عليهم، لتصل نسبة الأطراف العربية فى عامى ٨٤،٨٦ ما يقرب من ١٤٪ من عملائها،أى نصف ما قدمه العالم الثالث!راجع تعليقاً على هذه الإحصائية: د/ ناريمان عبد القادر،إتفاق التحكيم وفقاً لقانون التحكيم الجديد،دار النهضة، ١٩٩٦،ص١٠٩.

(٣) وقد أشار الحكم إلى أنه عند التأخير فى الدفع سوف يحمل المحكوم عليه بفوائد تأخيرية بواقع ١٠٪ بدءاً من تاريخ الحكم وحتى تاريخ الدفع أو صدور الأمربتنفيذ الحكم أيهما أولاً !راجع هذا الحكم والتعليق عليه :
{323 N.Y.S 2d 625, 927,1971},Journal of International arbitration,1985,vol.2, n.4,p.98.

الفهرس

الموضوع	البند	الصفحة
مقدمة		٣
واقع التحكيم	١	
التنظيم التشريعى للتحكيم	٥	٧
ضرورة التحكيم	٧	١١
القضاء أم التحكيم	٨	١٥
ظهور مؤسسات التحكيم أمر فرضته	١١	١٩
طبيعة التحكيم		
تعريف التحكيم	١٢	٢٠
خطة البحث	١٣	٢٣
القسم الأول : المحكم		
الباب الأول: طبيعة عمل المحكم والآثار المترتبة عليها		٢٦
تعريف المحكم	١٧	
المحكم قاضى أم محامى	١٨	٢٧
الفصل الأول: طبيعة عمل المحكم		٢٨
الإرتباط بين عمل المحكم وحكمه	٢٠	
المبحث الأول: الطبيعة غير القضائية لمهمة المحكم		٢٩
النظريات المختلفة:	٢١	
المطلب الأول: الطبيعة التعاقدية لمهمة المحكم		
النظرية التعاقدية وأسانيدها	٢٢	
الإنتقادات	٢٣	٣١
رأينا الخاص	٢٤	٣٣
المطلب الثانى: الطبيعة المختلطة لمهمة المحكم	٢٥	٣٥
الإنتقادات	٢٦	٣٦
المطلب الثالث:الطبيعة المستقلة لعمل المحكم		
النظرية وأسانيدها	٢٧	٣٨
الإنتقادات	٢٨	٣٩

المبحث الثانى:الطبيعة القضائية لعمل المحكم	٢٩	٤٠
مضمون النظرية:	٣٠	٤٤
رأينا الخاص :	٣١	٤٦
خاتمة		
الفصل الثانى: الآثار المترتبة على الطبيعة القضائية لمهمة المحكم	٣٢	٤٧
المبحث الأول:الطبيعة القضائية لمهمة المحكم كمعيار لتمييزها عن غيرها من المهام	٣٤	٤٨
المطلب الأول:معيار وجود النزاع كمعيار لتمييز مهمة المحكم عن الوكيل والمثمن	٣٥	٥٠
المطلب الثانى:القوة الإلزامية للقرار الصادر كمعيار لتمييز مهمة المحكم عن المصالح والموفق	٣٧	٥٣
المطلب الثالث: حسم النزاع كمعيار لتمييز مهمة المحكم عن الخبير	٤٠	٥٨
الفصل الثانى: سلطة المحكم فى الفصل فى إختصاصه كأثر للطبيعة القضائية لمهمته	٤١	٦٠
المطلب الثالث حجية حكم المحكم		
تقييم فكرة إستقلالية إتفاق التحكيم كأساس لمنح المحكم سلطة الفصل فى إختصاصه	٤٢	٦٢
الطبيعة القضائية لمهمة المحكم هى مناط سلطته فى تقرير أو نفى إختصاصه	٤٣	٦٣
مدلول فكرة الإختصاص	٤٤	٦٦
ضوابط سلطة المحكم فى الفصل فى إختصاصه	٤٥	٦٨
طبيعة الدفع بعدم الإختصاص	٤٦	٦٩
تنازع الإختصاص بين القضاء والتحكيم	٤٧	٧١
أثر الحكم بعدم الإختصاص	٤٨	٧٤
المبحث الثالث:حجية حكم المحكم كأثر للطبيعة القضائية لمهمته	٤٩	٧٨
حسم النزاع كمناط لحجية حكم المحكم	٥٠	٧٩
نهائية حكم المحكم كشرط لمنحه الحجية:	٥١	٨١
تعارض خضوع الحكم للتعديل مع فكرة الحجية وإستنفاذ الولاية	٥٢	٨٢
الخلاصة	٥٣	٨٦
خاتمة الباب الأول:	٥٤	٨٧

الباب الثانى: الشروط الواجب توافرها		
فى المحكم وشروط إختياره	٥٥	٨٩
الفصل الأول:الشروط الواجب توافرها		
فى المحكم		
حسن إختيار المحكم ضمانة هامة للأطراف	٥٦	٩٠
المعاونة فى إختيار المحكم	٥٧	٩١
المبحث الأول: الشروط العامة لإختيار المحكم		
شروط صلاحية المحكم	٥٩	٩٢
المطلب الأول:الأهلية المدنية للمحكم		
مقتضيات وعناصر الأهلية	٦٠	
أثر إنتفاء أهلية المحكم أو زوالها	٦١	٩٥
هل يجوز تعيين القاضى محكماً	٦٢	
هل يجوز تعيين المرأة محكماً	٦٣	٩٧
المطلب الثانى :جنسية المحكم		
أثر جنسية المحكم على جوهر مهمته	٦٤	
وحدة الجنسية عند تعدد المحكمين	٦٥	٩٨
الجنسية ولغة الخصوم	٦٦	١٠٠
الخلاصة	٦٧	
المبحث الثانى: الشروط الخاصة لإختيار		
المحكم		
معنى الصلاحية الخاصة	٦٨	١٠١
المطلب الأول :إستقلال المحكم		
معنى الإستقلال:	٧٠	١٠٢
الهدف من إقرار المحكم بإستقلاله	٧١	١٠٣
مفترضات إستقلال المحكم	٧٢	١٠٥
المطلب الثانى:خبرة وكفاءة المحكم	٧٣	١٠٨
الخلاصة	٨٠	١١٤
الفصل الثانى كيفية إختيار المحكم	٨١	
المبحث الأول:كيفية إختيار المحكم المنفرد	٨٢	١١٦
المطلب الأول:إختيار المحكم عن طريق الأطراف		
إتفاق الأطراف حول شخص المحكم	٨٣	١١٧
إتفاق الأطراف حول كيفية إختيار المحكم	٨٤	
أثر عدم الإتفاق على شخص المحكم	٨٥	١١٨
فى إتفاق التحكيم		
موقف الفقه والقضاء المصرى قبل صدور	٨٦	
قانون التحكيم الجديد		
الوضع بعد صدور القانون الجديد	٨٧	١٢٢
المطلب الثانى:إختيار المحكم عن طريق الغير		
المقصود بالغير	٨٨	١٢٤

موقف الفقه والقضاء المصرى قبل صدور قانون التحكيم الجديد	٨٦	
الوضع بعد صدور القانون الجديد	٨٧	١٢٢
المطلب الثانى:إختيار المحكم عن طريق الغير المقصود بالغير	٨٨	١٢٤
ضوابط ممارسة الغير لسلطة إختيار المحكم	٨٩	
التفويض الصريح للغير	٩٠	
التفويض الضمنى	٩١	١٢٦
آلية الإعتراض على قرار الغير بشأن إختيار المحكم	٩٧	١٣٣
الخلاصة	٩٨	
المبحث الثانى: كيفية إختيار المحكم عند تعدد المحكمين		
مزايا وعيوب تعدد المحكمين	٩٩	١٣٦
ضرورة وترية عدد المحكمين	١٠٤	١٣٨
هل يستقل كل طرف بتعيين محكماً عند تعدد المحكمين	١٠٥	١٣٩
السلطة المختصة بتعيين المحكمين عند تخلف الطرف عن تعيينه	١٠٦	١٤٠
كيفية إختيار المحكم الثالث عند تعدد المحكمين	١٠٧	١٤١
تأثر مهمة المحكم الثالث بكيفية إختياره	١٠٨	١٤٢
خاتمة الباب الثانى:	١٠٩	١٤٧
الباب الثالث: إلتزامات المحكم وضمانات الأطراف فى مواجهته	١١٠	
الفصل الأول: إلتزامات المحكم فى مواجهة الأطراف		
التنظيم القانونى لإلتزامات المحكم	١١١	١٥٠
مصدر إلتزامات المحكم	١١٦	١٥٤
بدء إلتزامات المحكم	١١٧	١٥٥
المبحث الأول:إلتزامات المحكم فى مرحلة الترشيح	١١٩	

المطلب الأول:ترشيح المحكم	١٢٠	
معنى الترشيح	١٢١	١٥٦
قبول المحكم للمهمة	١٢٢	١٥٧
المطلب الثانى: إلتزام المحكم بالإفصاح		
معنى الإفصاح	١٢٣	١٦٠
نطاق إلتزام المحكم بالإفصاح	١٢٤	١٦١
الإفصاح والسرية	١٢٥	
إعفاء المحكم من الإلتزام بالإفصاح	١٢٦	١٦٢
جزاء الإخلال بالإلتزام بالإفصاح	١٢٧	١٦٣
الخلاصة:	١٢٨	١٦٥
المبحث الثانى:إلتزامات المحكم أثناء سير الإجراءات	١٢٩	
إلتزام المحكم بالحياد	١٣٠	١٦٦
معنى الحياد وأهميته	١٣١	
مظاهر تحيز المحكم	١٣٢	١٦٩
إلتزام المحكم بعدم الإتصال بأحد الأطراف	١٣٣	١٧١
إثبات تحيز المحكم	١٣٤	١٧٣
المبحث الثالث إلتزامات المحكم فى مرحلة	١٣٥	
المطلب الأول: إلتزام المحكم بتسبيب الحكم		
أهمية التسبيب	١٣٦	١٧٤
التنظيم التشريعى	١٣٧	١٧٦
الإلتزام بالتسبيب وأنماط التحكيم	١٣٨	١٧٧
ضوابط التسبيب	١٣٩	١٧٩
المطلب الثانى: إلتزام المحكم بإيداع الحكم		
أهمية الإيداع	١٤٠	١٨٠
إعفاء المحكم من الإلتزام بالإيداع	١٤١	
إمتناع المحكم عن تسليم الحكم	١٤٢	١٨٢

الفصل الثانى: ضمانات الخصوم فى مواجهة المحكم		١٨٣
القاضى والمحكم	١٤٣	
المبحث الأول:إقالة المحكم		
مبررات إقالة المحكم	١٤٥	١٨٤
أثر إقالة المحكم	١٤٦	١٨٥
المبحث الثانى:رد المحكم		
أهمية رد المحكم	١٤٧	١٨٦
ضوابط تقديم طلب الرد	١٤٨	١٨٧
أسباب الرد	١٤٩	١٨٩
إجراءات طلب الرد	١٥٠	١٩٠
الجهة المختصة بنظر طلب الرد	١٥١	١٩١
أثر تقديم طلب الرد	١٥٢	١٩٢
الفصل فى طلب الرد والطعن عليه	١٥٣	١٩٣
المبحث الثالث:إنهاء مهمة المحكم		
حكمة النص	١٥٤	١٩٤
إستبدال المحكم	١٥٥	١٩٥
الخلاصة	١٥٦	

القسم الثانى
الإطار القانونى لسلطات المحكم فى خصومة التحكيم

خصومة التحكيم وقانون المرافعات	١٥٧	١٩٧
الملامح المتميزة لإجراءات الخصومة	١٥٨	
الباب الأول: نطاق السلطات الإجرائية		٢٠١
للمحكم فى خصومة التحكيم		
الدور الإيجابى للمحكم فى الخصومة:	١٦٠	
الفصل الأول السلطات الإجرائية التهيدية للمحكم		٢٠٣
التنظيم التشريعى لإجراءات الخصومة	١٦٢	
الدور الإيجابى للأطراف فى تحديد شكل الإجراءات	١٦٣	٢٠٤
الطابع الإتفاقى لسلطات المحكم فى	١٦٥	٢٠٥
إختيار شكل الإجراء		
عناصر التنظيم الإجرائى	١٦٦	٢٠٦
المبحث الثانى: ضوابط ممارسة المحكم		
سلطة وضع التنظيم الإجرائى	١٦٧	٢١١
ملائمة الإجراءات للنزاع	١٦٨	
الإلتزام بإتفاق الخصوم	١٦٩	٢١٣
إحترام المبادئ الأساسية فى التقاضى	١٧٠	٢١٥
التقيد بالأحكام الإجرائية الآمرة	١٧١	٢١٧
الخلاصة :	١٧٢	
الفصل الثانى:السلطات الإجرائية للمحكم		
أثناء سير الخصومة		
الطابع القضائى لسلطات المحكم أثناء سير الإجراءات	١٧٣	٢١٩
المراحل الإجرائية لسير الخصومة	١٧٤	٢٢٠
تقديم طلب التحكيم وبدء الإجراءات	١٧٥	
بيانات طلب التحكيم	١٧٦	٢٢١
إعلان طلب التحكيم	١٧٧	٢٢٢
تقديم المستندات	١٧٨	٢٢٣
تقديم المذكرات	١٧٩	٢٢٥
إجراء المرافعات	١٨٠	٢٢٦
إجراء المعاينة	١٨١	٢٢٨
سماع الشهود	١٨٢	٢٢٩
الإستعانة بالخبراء	١٨٥	٢٢٣
تحقيق الخطوط والطعن بالتزوير	١٨٧	٢٣٥
الخلاصة	١٨٨	

الباب الثانى نطاق السلطات الموضوعية للمحكم		٢٣٧
الدور الإيجابى للمحكم إزاء موضوع الخصومة	١٨٩	
تمهيد وتقسيم	١٩١	
الفصل الأول : سلطة المحكم فى تعديل نطاق موضوع الخصومة		٢٤٠
المبحث الأول نطاق الخصومة أمام المحكم	١٩٢	
ضوابط تعديل نطاق الخصومة	١٩٣	٢٤٢
الطلبات الإضافية	١٩٤	
حدود سلطة المحكم فى قبول الطلب الإضافى	١٩٥	٢٤٣
متى يكون الطلب مرتبطاً	١٩٦	٢٤٦
الطلب المقابل	١٩٧	٢٤٧
سلطة المحكم فى قبول الطلب المقابل	١٩٨	٢٤٨
سلطة المحكم فى إعادة تكييف الطلب	٢٠١	٢٥٠
الخلاصة	٢٠٢	
سلطة المحكم فى تعديل نطاق أشخاص الخصومة		٢٥٢
نطاق أشخاص الخصومة يتحدد بإتفاق التحكيم	٢٠٣	
تدخل الغير أو إدخاله فى خصومة التحكيم	٢٠٤	٢٥٣
الإحالة بين القضاء والتحكيم	٢٠٥	٢٥٥
إحالة النزاع من التحكيم إلى القضاء	٢٠٦	
إحالة النزاع من القضاء إلى التحكيم	٢٠٧	٢٥٧
ضم خصومات التحكيم	٢٠٨	٢٥٩
الخلاصة	٢٠٩	
الفصل الثانى: سلطة المحكم فى إختيار القانون الواجب التطبيق	٢١٠	٢٦٤
حرية أطراف الخصومة فى تحديد القانون	٢١٢	٢٦٧
تفويض المحكم فى إختيار القانون	٢١٣	٢٦٨
أساس سلطة المحكم فى إختيار القانون	٢١٤	٢٦٩
معايير تحديد القانون الواجب التطبيق	٢١٥	٢٧٠

ضوابط تحديد القانون الأنسب	٢١٦	٢٧١
قانون العقد		٢٧٣
قانون مكان التحكيم	٢١٧	٢٧٤
القانون الذى ترشحه قواعد تنازع القوانين	٢١٨	٢٧٥
كيفية تحديد القانون الأكثر إتصالاً بالنزاع	٢١٩	٢٧٦
هل يطبق المحكم قواع الإسناد أم القواعد الموضوعية فى القانون الذى ترشحه قاعدة الإسناد	٢٢١	٢٧٨
هل يختلف القانون الموضوعى عن القانون الإجرائى	٢٢٢	٢٧٩
تجزئة القانون أو التطبيق الجمعى للقوانين	٢٢٣	٢٨٠
المبحث الثانى: سلطة المحكم فى إستبعاد إلتزام المحكم بالقانون الذى حدده الخصوم	٢٢٤ ٢٢٥	٢٨٢
سلطة الخصوم فى إعفاء المحكم من التقيد بأحكام القانون	٢٢٦	٢٨٣
القيمة القانونية للأحكام الطليقة	٢٢٧	٢٨٥
متى يجوز للمحكم إستبعاد القانون	٢٢٨	٢٨٧
مدلول فكرة النظام العام ونطاق إعماله	٢٢٩	٢٩٠
الفصل الثالث: سلطة المحكم فى تعديل إلتزامات الأطراف	٢٣٠	٢٩٧
المبحث الأول: أساس سلطة المحكم فى	٢٣٢	٢٩٨
التفويض بالصلح وسلطة تعديل العقد	٢٣٤	٣٠١
قبول الأطراف كشرط لمنح المحكم سلطة التعديل	٢٣٦	٣٠٣
تعديل إلتزامات الأطراف		
المبحث الثانى: نطاق سلطة المحكم فى تعديل إلتزامات الأطراف	٢٣٧	٣٠٦
حدود سلطة المحكم فى تفسير العقد	٢٣٨	
حدود سلطة المحكم فى ملء الفراغ العقدى	٢٣٩	٣٠٨
سلطة المحكم فى إنهاء العلاقة التعاقدية	٢٤٠	٣٠٩
سلطة المحكم فى التعويض عن الضرر	٢٤١	٣١١
سلطة المحكم فى الحكم بالتعويضات على الخاسر	٢٤٢	٣١٤
سلطة المحكم فى الحكم بالفوائد على المدين	٢٤٣	٣١٥
سلطة المحكم فى تقرير أتعابه	٢٤٤	٣١٧
الخلاصة	٣٤٥	٣١٨

القسم الثالث المسئولية المدنية للمحكم وخضوعه لرقابة القضاء الوطنى

تمهيد :	٢٤٦	٣٢٠
الباب الأول: رقابة القضاء الوطنى على عمل المحكم	٢٤٧	٣٢١
الفصل الأول: مبررات الرقابة القضائية		٣٢٢
الدور الإيجابى للقضاء فى معاونة المحكم	٢٤٩	٣٢٢
المبحث الأول: مبررات خضوع المحكم للرقابة القضائية	٢٥١	٣٢٣
موقف الفقه من فرض الرقابة القضائية	٢٥٢	٣٢٤
موقف المشرع من فرض الرقابة القضائية	٢٥٣	٣٢٧
موقف المحاكم الوطنية من الرقابة القضائية	٢٥٤	٣٢٩
الخلاصة	٢٥٧	٣٣١
المبحث الثانى: مبررات خضوع قرارات الهيئات المؤسسية للرقابة القضائية	٢٥٨	٣٣٢
تقييم فكرة الرقابة الذاتية	٢٥٩	٣٣٣
الطبيعة القانونية لقرارات الهيئات المؤسسية	٢٦٠	٣٣٤
الخلاصة:	٢٦٣	٣٤٠
الفصل الثانى: صور الرقابة القضائية	٢٦٤	٣٤١
المبحث الأول: صور الرقابة القضائية أثناء الرقابة القضائية من خلال الفصل فى الدفع بوجود إتفاق التحكيم	٢٦٦	٣٤٢
ضوابط وقف الدعوى	٢٦٧	٣٤٢
الرقابة القضائية من خلال نظر طلبات تعيين ورد المحكمين	٢٦٩	٣٤٦
الرقابة من خلال نظر الطعن على الحكم الصادر فى مسألة الإختصاص	٢٧٠	٣٤٨
الرقابة القضائية من خلال الأمر بالإجراءات الوقتية	٢٧٣	٣٥١
الخلاصة	٢٧٤	٣٥٥
المبحث الثانى: الرقابة القضائية اللاحقة على صدور الحكم	٢٧٥	٣٥٨
الرقابة القضائية فى مرحلة تنفيذ الحكم	٢٧٦	٣٥٩
أساس الرقابة القضائية فى مرحلة التنفيذ	٢٧٨	٣٦٣
عدم قابلية النزاع للتحكيم فيه	٢٧٩	٣٦٤
تعارض تنفيذ الحكم مع النظام العام	٢٨٠	٣٦٨

نطاق الرقابة القضائية فى مرحلة التنفيذ	٢٨١	٣٧١
الرقابة القضائية بمناسبة الطعن ببطلان حكم المحكم	٢٨٢	٣٧٥
أساس الرقابة القضائية فى مرحلة إبطال حكم المحكم	٢٨٣	٣٧٦
نطاق رقابة القضاء الوطنى فى مرحلة إبطال الحكم	٢٨٤	٣٧٨
الخلاصة	٢٨٥	٣٧٩
الباب الثالث:المسئولية المدنية للمحكم		٣٨٠
تمهيد	٢٨٦	
المبحث الأول: أساس مسئولية المحكم ومؤسسات التحكيم	٢٨٨	٣٨٤
المبحث الأول:مبررات تقريرمسئولية المحكم	٢٨٩	٣٨٥
موقف الأنظمة القانونية من مسئولية المحكم	٢٩٠	٣٨٧
موقف القضاء بشأن مسئولية المحكم	٢٩١	٣٨٩
معنى ونطاق حصانة المحكم	٢٩٢	٣٩٢
قواعد مسئولية المحكم وشروط إعمالها	٢٩٣	٣٩٧
المبحث الثانى: مبررات تقرير المسئولية الإشرافية لمؤسسات التحكيم	٢٩٤	٤٠٠
حصانة مؤسسات التحكيم	٢٩٦	٤٠٢
الأساس القانونى لتقرير مسئولية هذه المؤسسات	٢٩٧	٤٠٤
الخلاصة	٣٠٠	٤٠٦
الفصل الثانى: نطاق مسئولية المحكم	٣٠١	٤٠٧
المبحث الأول: حالات مسئولية المحكم لأسباب تتعلق بالحكم	٣٠٢	٤١٠
المبحث الثانى: حالات مسئولية المحكم لأسباب تتعلق بمسلكه الشخصى	٣١٥	٤٢٠
الخلاصة	٣٢١	٤٢٧
الخاتمة	٣٢٢	٤٢٩
التوصيات	٣٢٣	٤٣٥
قائمة المراجع	٣٢٤	٤٣٧
الفهرس	٣٢٥	٤٥٤